الأمم المتحدة A/CN.10/PV.187

الجمعية العامة
هيئة نزع السلاح

الوثائق الرسمية

الجلسة ١٨٧
الأربعاء، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مونغبي (بنن)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٠

التبادل العام للآراء بشأن البنود الموضوعية الثلاثة من جدول الأعمال (تابع)

السيد ريفيرو روزاريو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سيدي الرئيس، إن الوفد الكوبي يهنئكم تهنئة خالصة ويهنئ نواب الرئيس وزميلنا الأمريكي اللاتيني الذي اخترناه مقررا وسائر الأفرقة العاملة الثلاثة على انتخابكم لمناصبكم. ونحن واثقون بأنكم جميعا ستنهضون بمسؤولياتكم بنجاح.

في الدورة الماضية برهن السفير دي أراوخو كاسترو ممثل البرازيل وجميع الزملاء الذين ساعدوه في النهوض بعمل الهيئة، على تمتعهم بالخبرة والمهارة بإحرازهم تقدما في أعمالنا. ونحن ممتنون لهم على الإنجازات التي حققوها.

ويود الوفد الكوبي أن يسهم اسهاما مختصرا في هذا التبادل السريع والمفيد للآراء بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعمال هيئة نزع السلاح لعام ١٩٩٤. ويعلم وفدي أن الوفاء بالولاية التي أناطتها الجمعية العامة بالهيئة يتطلب جهدا كبيرا، وهي الولاية المتمثلة في الانتهاء في هذه الدورة من عملنا بشأن البندين المتصلين بنزع السلاح النووي والعلم والتكنولوجيا وبدء النظر في البند الجديد، بند نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع التركيز على مسألة عمليات النقل غير المشروعة.

وبشأن نزع السلاح النووي أمامنا وثيقة غير رسمية انبثقت عن المشاورات التي أجراها السفير باتيوك خلال الجلسات التي أجرتها الهيئة في العام الماضي وفي الشهور الأخيرة. ويرى وفدي أن الوثيقة تحتوي على مجموعة مفيدة للغاية من العناصر التي يمكن أن تشكل بكل تأكيد أساس عملنا. وفي هذا الصدد، يرى وفدي أن النص يلزم أن يكون أكثر توازنا وذلك بتضمين وجهات نظر شتى الوفود - وعلى سبيل المثال في الفقرتين ٢٤ و ٢٥ بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي الفقرة ٣٢ بشأن ما يعرف بالضمانات الأمنية.

والوثيقة ينبغي أن تتضمن أيضا إشارة أكثر وضوحا ومعالجة أكثر عمقا لمسائل يرى وفدي أنها هامة فيما يتصل بهذا البند. وهذه المسائل هي حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ووقف البحث والتطوير الراميين إلى إنتاج أنواع جديدة من الأسلحة وإيجاد عملية ترمي إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية تتم تدريجيا على مراحل محددة وتخضع لرقابة دولية صارمة. وهذه الأفكار وغيرها موضحة في ورقة العمل التي قدمها وفدي إلى الفريق العامل في دورة عام ١٩٩٢.

وبشأن دور العلم والتكنولوجيا نرى أن ورقة العمل التي قدمها الرئيس وشكلت نهاية عملنا في العام الماضي تعتبر أساسا طيبا لاستمرار المفاوضات في الدورة الحالية. ووفدي، انطلاقا من الأهمية التي يعلقها على هذا البند، قدم ورقة عمل خلال عملنا في العام

94-85442

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178 وستصدر التصويبات بعهد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الماضي (A/CN.10/175) وما يرد في هذه الوثيقة لا يزال صحيحا.

إن الأنظمة الرقابية المفروضة على تصدير بلدان معنية للتكنولوجيا الحساسة والمشاركة في الصكوك الدولية لعدم الانتشار مسألتان تتركز حولهما آراء الوفود. وبالنسبة للأنظمة الرقابية نرى أنه لا يمكن إيجاد حل إلا عن طريق التعبير تعبيرا كافيا عن آراء ومصالح الموردين والمتلقين لهذه التكنولوجيات. وهذا من شأنه المساعدة على التوصل للهدفين المتوازيين المتمثلين في زيادة الأمن وتعزيز التعاون الدولي للأغراض السلمية.

وكوبا، من جانبها، على استعداد لقبول القيود المعقولة والمناسبة والضرورية على نقل التكنولوجيا المتطورة التي يمكن استخدامها في الأغراض العسكرية. بيد أن هذه القيود ينبغي اعتمادها في اتفاقات متعددة الأطراف غير تمييزية والوصول إليها بالتفاوض على الصعيد الدولي. ولهذا السبب يتفق الوفد الكوبي مع الوفود الأخرى التي أشارت إلى ضرورة إجراء حوار متعدد الأطراف بغية اعتماد معايير دولية تكون مقبولة عالميا لتنظيم نقل التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. وهذا الحوار ينبغي القيام به تحت رعاية الأمم المتحدة.

أخيرا، اسمحوا لي أن أقول بضع عبارات عن البند الجديد بشأن نقل الأسلحة على الصعيد الدولي مع إشارة خاصة للاتجار غير المشروع بالأسلحة. هذه السنة هي الأولى من مناقشتنا لهذا البند، ومن ثم ينبغي أن يجري تبادل في الآراء بشأنه. ونرى أن الوثيقة التي قدمها الوفد الكولومبي بشأن هذا البند وثيقة قيمة للغاية. فهي بكل تأكيد تطرح على بساط البحث أفكارا شيقة. وسوف نقدم بعض الأفكار بشأن هذا الموضوع خلال جلسات الفريق العامل.

السيد موسوكا (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، تهانئ وفدي على انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح. إن مهاراتكم الدبلوماسية تجعلنا على ثقة بأنكم ستقودون الدورة إلى خاتمة ناجحة. ونتوجه بالتهانئ أيضا إلى أعضاء مكتب الهيئة الآخرين على انتخابكم، وكذلك إلى السفير أراوخو دي كاسترو على الطريقة القديرة التي تولى بها رئاسة دورة الهيئة الأخيرة.

إن الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح تنعقد في فترة من تاريخ الأمم المتحدة تتسم بالتحدي. وآفاق نزع السلاح والحد من الأسلحة بصورة سريعة كما تصورها المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة لم تعقبها النتائج المرغوبة في كفالة قدر أكبر من السلم والأمن على الصعيد العالمي.

ولئن كنا نسلم بحدوث بعض التطورات الايجابية الأخيرة في عمل نزع السلاح كالمبادرات المشجعة بين الدولتين النوويتين، التي تم التدليل عليها بتوقيع اتفاق ستارت الثانية. والتحسن الذي أعقب ذلك في العلاقات بين الدولتين العظميين، وكذلك إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإننا لا يمكن أن نتجاهل العدد المتزايد من الصراعات الدائرة في مناطق عديدة من العالم اليوم. إن هذه الصراعات تبين أن هناك حاجة متزايدة إلى تناول وإقامة تعاون دولي أوثق تدعمه آلية متابعة توسع نطاقا سعيا وراء إقرار السلم ونزع السلاح.

إن البنود المدرجة على جدول أعمالنا تغطي بعض المجالات التي يبدو أنها، بالنظر إلى الظروف العالمية المتغيرة، تتطلب اهتماما وتعاونا متعددي الأطراف ومعززين. ولمواجهة التحديات، ثمة حاجة إلى أنشطة مكثفة على الصعيد الثنائي ودون الاقليمي والاقليمي والعالمي.

إن النهج المتعدد الأطراف للأمن ونزع السلاح يعني ضمنا أن يستفيد المجتمع الدولي أفضل استفادة من الصكوك المتاحة له. وبما أن الأمن الجماعي يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز سلطة الأمم المتحدة، فيتعين على المنظمة أن تواصل دعم تنفيذ الاتفاقات الحالية لنزع السلاح وعدم الانتشار وكذلك المفاوضات بشأن إبرام صكوك جديدة في هذا الميدان.

إن معاهدة عدم الانتشار أداة هامة يتعين على الأمم المتحدة أن تستخدمها بفعالية أكبر في النهوض بالسلم والأمن الدوليين. وينبغي مضاعفة الجهود في إطار الأمم المتحدة لكفالة أن تصبح جميع الدول الأعضاء في المنظمة أطرافا في معاهدة عدم الانتشار. وإن التطبيق العالمي للمعاهدة سيكون بمثابة حجر الزاوية لجهود نزع السلاح الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، لا بد من تقديم أقصى درجات الدعم للمفاوضات الجارية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونسلم بالدور الذي ستؤديه المعاهدة في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي. وهناك أيضا أسباب كامنة قوية للغرض العاجل لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح. إن إبرام معاهدة تحقيقا لهذه الغاية من شأنه

أن يعزز إلى حد كبير معاهدة عدم الانتشار ويسهم إسهاما كبيرا في الحد من انتشار الأسلحة النووية.

يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل استحداث نهج اقليمية تجاه الحد من الأسلحة وبناء الثقة بصفتهما وسيلتين عمليتين لتعزيز السلم والأمن على الصعيد الاقليمي ولتشجيع عملية التخفيض الشامل للأسلحة. ونعتبر نزع السلاح الاقليمي عنصرا حيويا وتدبيرا من تدابير بناء الثقة يتسم بأهمية كبيرة. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية بما أنها ترمي أساسا إلى تدعيم قضية نزع السلاح والميادين ذات الصلة.

إن مسألة عمليات نقل السلاح الدولية تتصل اتصالا وثيقا بمسألة نزع السلاح الاقليمي. ولقد شهدنا مؤخرا بانشغال عميق تفجر صراعات مدمرة في أوروبا وافريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وهذه الصراعات نتجت بصورة رئيسية عن حقيقة أن الأسلحة التقليدية متوفرة بسهولة لمن يريد أن يستخدمها وأن تجار السلاح يفتقرون إلى الاعتبارات الانسانية، وكذلك عن قدر من عدم الاحساس بالمسؤولية من جانب الوكالات المسؤولة عن تنظيم التسلح. إن القدرة التدميرية للأسلحة التقليدية واستخدامها الواسع الانتشار ربما يسببان موتا ودمارا يقترب نطاقهما من آثار استخدام أسلحة التدمير الشامل. ومن ثم فإن هناك حاجة عاجلة إلى إيلاء انتباه إضافي إلى الاتجار بالأسلحة التقليدية ومراقبة تحركها. والأثر المصيري لعمليات نقل الأسلحة على الأمن والاستقرار الاقليميين منتشر على نطاق واسع ويتفاقم بصفة خاصة من جراء نقل الأسلحة إلى المناطق المضطربة. وينبغي تركيز مزيد من الاهتمام على الدور الذي يمكن للتشريع الوطني أن يؤديه في التنظيم والرصد الفعالين لعمليات نقل الأسلحة المشروعة وفي منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وأحد الحلول يمكن أن يتركز على مراقبة عمليات تصدير واستيراد الأسلحة من منبعها وفي وجهتها النهائية على حد سواء. والورقة المقدمة من كولومبيا ذات أهمية كبرى لهذه الهيئة إذ نركز على هذه المسألة الهامة.

من الضرورة المطلقة معالجة مسألة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. فالشفافية المعززة لنقل الأسلحة تيسر تدابير التحديد والتقييد بزيادة الثقة وتقليل خطر سوء الفهم. ونتيجة لجهود بناء الثقة، يمكن الافضاء بالدول إلى تقييم أكثر إيجابية لاستصواب الحد من نقل الأسلحة وإنشاء آليات لتشجيع الشفافية. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل الجهود لتشجيع قدر أكبر من استخدام سجل الأسلحة.

لا بد من إعادة التأكيد على دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة. وثمة حاجة إلى طرائق محسنة لكفالة نقل وتشغيل التكنولوجيا من أجل الأغراض السلمية. والجهود العالمية تتطلب استحداث آليات لتيسير التعاون المتعدد الأطراف في تشجيع وتحويل التكنولوجيا العسكرية للأغراض السلمية.

أخيرا، نرحب بالوعي المتزايد في إطار المجتمع الدولي للدور الايجابي الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا أن يؤدياه في التحقق من تدابير نزع السلاح الحالية والمستقبلية. وهذه التطبيقات للعلم والتكنولوجيا يمكن أن تسهم في بناء الثقة بتوفير الوسائل اللازمة لتحقيق قدر أعظم من الشفافية في الشؤون العسكرية. وينبغي أن يسهم العلم والتكنولوجيا إسهاما كبيرا في التنفيذ والتطبيق الفعالين لاتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

السيد موساكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أعبّر عن سرور وفدي لرؤيتكم ترأسون هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٤. وإنني متأكد من أننا سنحقق الكثير من النجاح أثناء هذه الدورة تحت قيادتكم القديرة وبفضل مهاراتكم الدبلوماسية. كما أود أن أعبر عن شكر وفدي الصادق لسلفكم، سفير البرازيل، الذي كان رئيسا لهيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٣.

يعلّق وفدي أهمية كبرى على عمل هيئة نزع السلاح في سعيها من أجل السلم والأمن الدوليين وتكريسها القضاء على الأسلحة النووية كهدف رئيسي لها. إن الحاجة إلى المتابعة الحثيثة لعملية نزع السلاح النووي ورصدها هي الآن أعظم من أي وقت مضى، لا سيما بالنظر إلى تزايد عدد الدول النووية والدول التي توشك أن تصبح نووية، والتطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية.

وفي مقابل هذه الخلفية السلبية هناك الكثير من المنجزات الإيجابية التي يجب على المجتمع الدولي أن يستجمع على أساسها الإرادة السياسية لمناقشة نزع السلاح النووي واتخاذ قرارات ملموسة بشأنه. وإن الاسهام الإيجابي في السلم والأمن الدوليين تحقق من جراء التغييرات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي السابق لا يمكن التقليل من أهميته. فهذه التغيرات

أفضت الى قيام نظام عالمي سياسي جديد وانتهاء التنافس الايديولوجي العالمي بين الدولتين العظميين، وفرت، بعد ذلك، الظروف لتخفيض التسلح في العالم. وقد تم حظر استحداث وإنتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية وكذلك الأسلحة البيولوجية في بيئة اسهمت في بناء الثقة فيما بين الدول التي كانت لديها مخزونات من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وهذا النجاح الذي تحقق في إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، مع الإرادة السياسية التي أبديت، يلزم تطبيقهما بحماس في ميدان الأسلحة النووية.

إن مسؤولية صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء. وبالمثل، فإن مسؤولية نزع السلاح النووي ينبغي أن تتحملها الدول التي تمتلك الأسلحة النووية والدول التي لا تمتلكها. ولابد أن نؤكد في مناقشتنا لمسائل نزع السلاح النووي على أن انتشار الأسلحة النووية لا يمكن السيطرة عليه إلا عندما يخيم مناخ الثقة والتفاهم المتبادل على قادة العالم عن طريق إزالة خوفهم على أمنهم. وأسلم طريقة للبدء في بناء هذه الثقة هي أن تبدي الدول الحائزة للأسلحة النووية قدرا من الالتزام بتحديد الأسلحة وتخفيض الأسلحة وبناء الثقة فيما بين الدول التي بلغت عتبة حيازة الأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

واسمحوا لي أن أتناول مسألة الأسلحة النووية بالاستشهاد بعبارة كُتبت قبل ٧٠ سنة:

«ذات يوم سيتمخض عقل العلم عن آلة أو قوة عظيمة في قدراتها، مخيفة للغاية، حتى أن الإنسان المكافح، الذي يتحدى الشقاء والموت من أجل أن ينزل الشقاء والموت، سيرتعش وسيتخلى عن الحرب الى الأبد»

لقد قال ذلك مخترع مشهور، هو توماس الفا اديسون. ومن اللائق هنا أن نلاحظ أننا لا نزال اليوم نواصل مناقشة مسائل هامة بالنسبة لنا وبالنسبة للإنسانية بأسرها.

لقد تحققت مؤخرا المنجزات في الاتجاه الصحيح لنزع السلاح النووي وينبغي للمجتمع الدولي أن يبني على أساسها. ومن بين تلك المنجزات تنفيذ معاهدة القذائف المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، ومعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، والاتفاق الذي تلا ذلك بشأن إجراء تخفيض جذري على الأسلحة النووية الاستراتيجية بحلول عام ٢٠٠٣، وكذلك قرار الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق بإزالة جميع الأسلحة النووية القصيرة المدى ذات القواعد الأرضية.

ومما له نفس القدر من الأهمية القرارات التي اتخذتها فرنسا والصين بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار، وإعلان افريقيا منطقة لا نووية، وإعلان جنوب افريقيا بالتخلي عن برنامج أسلحتها النووية. وإن النوايا التي أعلنتها بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة بأن تصبح دولا غير نووية، والتطورات الإيجابية في أمريكا اللاتينية والأرجنتين والبرازيل، تبشر بالخير بالنسبة لنزع السلاح النووي.

وفي رأي وفد بلادي المدروس، من الضروري لتحقيق نزع السلاح النووي التأكيد على الصلة الوظيفية القائمة بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب ومعاهدة عدم الانتشار واتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية، وذلك من أجل أن نصل بهدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية الى ما بعد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب ومعاهدة عدم الانتشار، إذا طبقتا في عزلة، ليستا أفضل سبيل لتحقيق نزع السلاح النووي؛ فالكثير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تنظر الى هاتين المعاهدتين الآن بوصفهما وسيلة للإبقاء على الوضع الراهن. وهذا يولد برامج سرية للأسلحة النووية يتم فيها تجاهل الضمانات تجاهلا تاما، مما يعرض المجتمع الدولي للخطر.

لقد وعدت بأن أوجز. ولكننا نناقش مسائل هامة، واتفقنا جميعا على أننا نتحمل عبئا كبيرا بسبب تكلفة الأسلحة الحديثة، ونشعر بالخوف التام من جراء الزيادة المستمرة للأسلحة النووية. مع ذلك، فإننا نملك الوسيلة لتغيير ميزان الرعب وتجنب حرب الإنسان الأخيرة.

أخيرا، دعونا نتذكر، في هذا المحفل الهام المجتمع اليوم، حيث ننظر الى المسائل بجدية أكبر، إن التحضر في المفاوضات ليس علامة ضعف وأن الاخلاص يقتضي دوما البرهان. فلنتجنب الى الأبد التفاوض انطلاقا من الخوف، ولنبتعد الى الأبعد عن الخوف من التفاوض. دعونا أيضا نعمل على اللجوء الى معجزات العلم بدلا من أهواله. ومعا، دعونا نستكشف النجوم، ونقهر الصحراء، ونقضي على الأمراض، ونستغل الأنهار وأعماق المحيطات، ونشجع فن السلم. ينبغي لنا أن نشجع السلم لأنه لا توجد أبدا حرب جيدة أو سلم سيئ .

السيد سقيري (الأردن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني، بالنيابة عن وفد الأردن، أن

أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤ لهيئة نزع السلاح. إن مهاراتكم الدبلوماسية البارزة، الى جانب تفانيكم وخبرتكم الطويلة، تعطينا الثقة التامة بأن هذه الهيئة ستتمكن تحت قيادتكم من تحقيق أهدافها. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي طوال مداولات الدورة الموضوعية لهذا العام.

إن البنود الرئيسية الثلاثة المدرجة في جدول أعمال دورتنا الموضوعية الراهنة تُعد جميعا ذات أهمية بالغة بالنسبة للهدف العام، هدف صيانة السلم والأمن الدوليين. لقد أحرزت هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية السابقة تقدما ملموسا فيما يتعلق بموضوعين: "عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية" و "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح والميادين الأخرى ذات الصلة". غير أن الحاجة إلى اختتامهما هذا العام تجعل هذه الدورة أكثر أهمية. علاوة على ذلك، فإن الأهمية الكبيرة التي تعلق على البند الجديد المدرج في جدول أعمالنا، «نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١»، ليست بحاجة إلى تأكيد.

مع نهاية الحرب الباردة وغياب المواجهة بين الشرق والغرب أسهما دون شك بشكل كبير في إحراز التقدم الذي شهدناه مؤخرا في مجال نزع السلاح النووي، لا يزال يوجد الكثير الذي ينبغي القيام به للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. حقيقة أن تهديد نشوب حرب نووية عالمية انخفض بشكل ملحوظ، لكن الحروب النووية الإقليمية المحدودة أصبحت أكثر احتمالا، خصوصا إذا استمر الاتجاه إلى انتشار الأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل ووسائل نقلها. لقد ظل الانتشار النووي يفرض دائما تهديدا خطيرا على صيانة السلم والأمن الدوليين، ومن ثم أصبحت هذه المشكلة في العالم المعاصر واحدة من أهم المسائل على قمة جدول الأعمال الدولي.

لهذا، فإن تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية يتطلب تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يجعل، بدوره، من المحتم على جميع الدول التي لم تنضم إلى تلك المعاهدة وتصدق عليها بعد أن تفعل ذلك الآن. إن انضمام كازاخستان وبيلاروس وجورجيا مؤخرا إلى تلك المعاهدة باعتبارها دولا غير حائزة للأسلحة النووية كان مشجعا للغاية. ونحن نأمل أن تحذو الدول في سائر المناطق نفس الحذو.

لقد ظل الشرق الأوسط لعدة عقود واحدا من أكثر المناطق تفجرا في العالم. والانتشار النووي في تلك المنطقة سينذر دون شك بمزيد من التفجر. ولذلك فإن انضمام جميع الدول في المنطقة، بما فيها اسرائيل، إلى معاهدة عدم الانتشار، عندما يتم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة سيسهم في تحقيق الهدوء، الذي سيمهد الطريق لنجاح عملية السلام الجارية بتحقيق تسوية سلمية شاملة عادلة دائمة.

إن شعوب المنطقة تعلق أهمية كبيرة على المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار وتمديدها، المقرر عقده في العام المقبل وتتطلع إليه. ومع هذا، فإن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب وإعطاء ضمانات أمنية كاملة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية سيسهمان بشكل كبير في التمديد غير المحدود المأمول فيه لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن للعلم والتكنولوجيا دورا هاما لا بد أن يقوما به في نزع السلاح والمجالات ذات الصلة، مثل التحقق من الامتثال وتحويل الانتاج العسكري إلى الأغراض المدنية. ولذلك من الواضح أن العلم والتكنولوجيا يمكنهما - عن طريق اسهامهما في تنفيذ اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح - أن يسهما بشكل إيجابي كبير في صيانة السلم والأمن الدوليين، ومن ثم تتضح أهمية العمل بجد طوال الدورة الراهنة لإنهاء الدراسة المتعمقة لهذا البند من جدول الأعمال التي بدأت خلال الدورة الماضية.

وبالمثل، من الأهمية القصوى أن تدرس بشكل عميق وشامل مسألة «نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الاهتمام خاصة بقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١». وهذا البند الجديد - الذي أدرج في جدول أعمال هيئة نزع السلاح وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٧/٤٨ ألف - يهدف إلى إعادة دراسة وتعزيز النظام القائم للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، ووضع الوسائل والتدابير الجديدة الممكنة لإنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة على الصعيد الدولي. ومع أن هذا يتطلب تعاونا دوليا كاملا، من المحتم أيضا إدخال أفكار ابتكارية جديدة إلى ذلك النظام. ومن حس الحظ أن المناخ الدولي، في الفترة الحالية، فترة ما بعد الحرب الباردة، مشجع تماما لاتخاذ مزيد من التدابير. إن هذه الفرصة يجب ألا تضيع إذا ما كان السلام والهدوء أن يحلا محل الخوف والتوتر في عالمنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.